

ncc

إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي

2022 - 2027

المركز الوطني
للامن السيبراني



NCC.GOV.IQ

المحتويات

٣.....	التمهيد
٤.....	فريق الإعداد
٥.....	الفصل الأول: لمحة عن إستراتيجية الأمن السيبراني
٦.....	أ- المقدمة
٦.....	ب- أهمية إعداد إستراتيجية الأمن السيبراني
٧.....	ج- الرؤية الوطنية للأمن السيبراني
٧.....	د- اهداف إستراتيجية الأمن السيبراني
٨.....	هـ- نطاق تطبيق الإستراتيجية وصلاحيه التنفيذ
٩.....	الفصل الثاني: دراسة أولية عن الأمن السيبراني العراقي
١٠.....	أ- المقدمة
١٠.....	ب- البنى التحتية الحرجة
١١.....	ج- التهديدات مصادرها وانواعها
١٣.....	د. التأهب الوطني
١٤.....	هـ- التحديات ومواطن الخلل
١٥.....	و- التأثير والفرص
١٧.....	الفصل الثالث: خطة التنفيذ
١٨.....	أ- المقدمة
١٨.....	ب- المرحلة الأولى: التنظيم والتخطيط

- ١.دراسة واقع الحال وتقييم مستوى الجاهزية ١٨
- ٢.تحليل الدراسة ١٨
- ٣.اعداد الهيكل التنظيمي والحوكمة الفعالة ١٨
- ٤.اعداد وتهيئة الهيكل التنفيذي ١٨
- ٥.اعداد وتحديث السياسات والتعليمات ١٩
- ٦.الترويج والاستعداد ١٩
- ج-المرحلة الثانية: النهج الاستراتيجي ١٩
 - ١.الاستجابة الطارئة ١٩
 ٢. البرامج الاستراتيجية ١٩
- د- المرحلة الثالثة: التقييم واصدار التوصيات ٢٣
 ١. التقييم والمتابعة عبر المؤشر الوطني..... ٢٣
 - ٢.اعداد تقرير التنفيذ ٢٣
 - ٣.تطبيق سياسات التغيير والتطوير ٢٤
 ٤. الإستراتيجية المستقبلية ٢٤

التمهيد

إن الفضاء السيبراني لا يختص حصراً بخدمات الانترنت وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فحسب، وإنما يدخل في عدة مجالات أخرى مختلفة مثل البنى التحتية والخدمات الحكومية والمجتمعية، ولكن بمميزات وخصائص وتحديات مختلفة. يتميز هذا الفضاء بالتعامل مع البيانات والمعلومات بحفظها وتعديلها وتبادلها من خلال أنظمة شبكية خاصة تحكمها وتديرها مفاهيم الأمن السيبراني، حيث أصبح الأمن السيبراني مفهوماً يمتلك ابعاد وطنية ودولية، حيث ان الامن السيبراني يتجسد ويؤثر في كل مفاصل الدولة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ولكن بصيغة الكترونية.

بالرغم من المزايا التي يقدمها التقدم التكنولوجي عن طريق الخدمات الرقمية الا انه يمكن أن يشكل تهديدا كبيرا ويسبب أضراراً واسعة على الأمن الوطني والتنمية الاقتصادية والبنى التحتية الحرجة. هذه التهديدات بدأت تتصاعد في الآونة الأخيرة وتصبح عابرة للحدود الوطنية، مما يجعل مواجهتها تحديا كبيرا ومعقدا لجميع الدول، ونظرا لحداثة التجربة ولوجود العديد من التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تظهر في هذا العالم، فلا بد من بناء الأسس الصحيحة لإطار أمني متكامل يوفر الحماية الكافية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويعزز دوره في تحقيق الأهداف التنموية العراقية. واستجابة لهذا الأدراك وبناءً على هذا السياق، تم وضع هذه الاستراتيجية.

فريق الإعداد

إنطلاقاً من أهمية الأمن السيبراني ، وجهت رئاسة مجلس الوزراء من خلال مجلس الامن الوطني بتشكيل فريق وطني مشترك بعضوية الجهات والمؤسسات ذات العلاقة وهي كل من (مجلس النواب، مجلس القضاء الاعلى، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة الاتصالات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الكهرباء، وزارة النفط، جهاز المخابرات الوطني العراقي، جهاز الأمن الوطني، جهاز مكافحة الارهاب، هيئة الحشد الشعبي، هيئة الاعلام والاتصالات، فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني، مستشار مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء، مستشارية الامن القومي، القطاع الخاص، وبالتعاون مع المختصين الدوليين من منظمة أسكوا) لغرض وضع إستراتيجية عراقية وطنية في مجال الأمن السيبراني.

الفصل الاول

لمحة عن إستراتيجية الامن السيبراني

أ- المقدمة

الفضاء السيبراني هو عبارة عن شبكة مترابطة من الهياكل الأساسية للمعلومات الأساسية الحرجة وغير الحرجة، حيث يعمل على تقريب موارد المعلومات والاتصالات المترابطة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يشمل هذا الفضاء جميع أشكال التدخلات الرقمية، التفاعلات والتواصل الافتراضي، التخصصات الاجتماعية، أنشطة المعاملات، المحتويات، والاتصالات، والموارد التي يتم نشرها من خلال الشبكات المترابطة. ان الفضاء السيبراني يمثل جزءاً اساسياً من مقومات المجتمع والاقتصاد ويلعب دوراً كبيراً في التنمية فضلاً عن دوره في تعزيز قطاعي الأمن والدفاع وتطبيقات الحكومة الالكترونية، وانتشار استخدام الانظمة الرقمية في القطاع العام والخاص وبين المواطنين. حيث أصبح الاعتماد على الامن السيبراني بشكل أكبر في قطاعات البنى التحتية الحرجة كالطاقة والموارد المائية والصحة والنقل والاتصالات والخدمات المالية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فضلاً عن الانترنت، حيث أصبح يربط كل هذه المكونات مع بعضها البعض ويوفر الفرص التنموية لجمعها.

عرف الأمن السيبراني في التقارير الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات بأنه "مجموع الأدوات والسياسات والمفاهيم وضوابط الأمن والمبادئ التوجيهية والنهج في إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب، وبالتالي الحصول على أفضل الممارسات وآليات الضمان والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في حماية البيئة السيبرانية وأصول المؤسسات والمستخدمين. حيث تشمل أصول المؤسسات والمستخدمين على أجهزة الحوسبة المتصلة بالشبكة والموظفين والبنية التحتية والتطبيقات والخدمات وأنظمة الاتصالات ومجموع المعلومات المنقولة و/أو المحفوظة في البيئة السيبرانية"^(١).

يسعى الأمن السيبراني إلى ضمان تحقيق أمن أصول المؤسسات والمستخدمين والحفاظ عليها وحمايتها من المخاطر الأمنية ذات الصلة في البيئة السيبرانية، وتضم الأهداف العامة للأمن ما يلي: التوفر، السلامة، والسرية.

ب- أهمية إعداد إستراتيجية الأمن السيبراني

أعتمد الوجود الاقتصادي الرقمي للبلدان المتقدمة على الأداء الفعال لحوكمة البنية التحتية الرقمية. حيث ان العراق ليس معزولاً عن العالم بل هو مترابط مع البلدان الأخرى وجهات فاعلة في الفضاء السيبراني وذلك من خلال شبكات مترابطة للبنية التحتية للمعلومات. وبالتالي، فإن البلد معرض لمخاطر بمستويات مختلفة يمكن التنبؤ بها وأخرى لا يمكن التنبؤ بها. مثلما هناك جهات فاعلة ذات نوايا مشروعة ومفيدة، فهناك على النقيض من ذلك جهات فاعلة ذات نوايا غير مشروعة وضارة داخل الشبكة العالمية. نظراً لوجود قضايا هيكلية حرجة يمكن استغلالها لأغراض خبيثة ولأفعال جنائية ضد البلد من أجل المساس بسرية نظم المعلومات الوطنية والبنية التحتية الحيوية للمعلومات وسلامتها وتوافرها وإمكانية الوصول إليها؛ مما ينعكس سلباً على الامن الوطني بصورة عامة وأمن المواطن وحياته بصورة خاصة ومباشرة.

ان توفير الأمن للبنية التحتية الحيوية للمعلومات وغيرها من العناصر الحرجة في نظام المعلومات في ظل الوضع الراهن هو تحدٍ وطني ضخم. ويحتاج الأمن الوطني إلى إطار متماسك لحكومة الأمن السيبراني لتوفير نهج شامل إزاء المشهد الأمني الحالي والمستقبلي. فالجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية تتعرض الى هجمات سيبرانية من خلال استخدام أدوات الكترونية متطورة تتسبب في أضرار ذات بعد لم يسبق له مثيل.

ج- الرؤية الوطنية للأمن السيبراني

تكون هذه الرؤية شاملة للفضاء السيبراني بكل تفاصيله، لتلبي أولويات العراق وتطلعاته، وتؤكد على تعزيز حماية الأنظمة التقنية والتشغيلية والبنى التحتية الحساسة والقدرة على الصمود والتصدي للحوادث السيبرانية واحتواء الأضرار والتعافي منها في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المؤسسات الوطنية والمستثمرين والأفراد في الفضاء السيبراني العراقي، وكذلك المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

د- اهداف إستراتيجية الأمن السيبراني

تعمل الإستراتيجية على توفير خارطة طريق متماسكة وبحوث علمية وآليات عمل لتنفيذ وتحقيق الرؤية الوطنية بشأن الأمن السيبراني، ويتم ذلك من خلال تحقيق مجموعة اهداف تتمثل بما يلي:

أولاً. حوكمة الأمن السيبراني الوطني.

ثانياً. رصد التهديدات ورسم المعالجات الإستراتيجية والتكتيكية والاستجابة الطارئة.

ثالثاً. إعداد الخطط الإستراتيجية ضمن محاور العمل، وبناء وانشاء مراكز خدمات الحكومة الالكترونية ضمن مواصفات ومعايير أمن سيبرانية رصينة.

رابعاً. بناء القدرات وتهيئة الكوادر المتخصصة بالإضافة إلى زيادة مستوى الوعي بمجال الامن السيبراني للعاملين.

خامساً. التوعية الاجتماعية للأسرة والطفل واصحاب الهمم كافة وبمختلف الفئات العمرية للتعامل مع الخدمات الرقمية المختلفة وتثقيفهم على التعامل مع المخاطر السيبرانية التي من المحتمل ان تستهدفهم وكيفية حماية معلوماتهم الشخصية في الفضاء السيبراني

سادساً. تنشيط الدور الأكاديمي وتوفير المراكز الخاصة بالبحث والتطوير لتشجيع الابتكارات والصناعات المرتبطة بالأمن السيبراني.

سابعاً. تفعيل التعاون الاستراتيجي على المستوى المحلي مع القطاعات الحكومية والخاصة.

ثامناً. فحص وتدقيق الأجهزة والبرامج الالكترونية المنتجة والمستوردة والمعروضة في السوق لمطابقة معايير سلامة الأمن السيبراني

تاسعاً. تفعيل التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

هـ- نطاق تطبيق الإستراتيجية وصلاحيه التنفيذ

إن نطاق تطبيق هذه الإستراتيجية يستهدف مؤسسات القطاع العام والخاص ويشمل كذلك المجتمع العراقي بصورة عامة والفرد العراقي بصورة خاصة. ويكون صلاحية تنفيذها من قبل الكيان الوطني للأمن السيبراني الذي سيتم تشكيله بواسطة الجهات الأمنية ذات العلاقة للفترة الزمنية الممتدة بين الأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٥ ضمن الخطة المعدة لتغطية متطلبات رفع مستوى الأداء وتذليل التحديات وتقليل المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

من الجدير ذكره، أن هذه الإستراتيجية سوف يتم مراجعتها وتحديثها وتطويرها وفقا للمستجدات في مجال الأمن السيبراني بالاعتماد على مؤشرات التقييم والمراقبة والتحديات اثناء تطبيق المبادرات والبرامج، ومقترحات الخبراء الوطنيين والدوليين بشكل يحافظ على أهدافها ويحقق غاياتها بالاستعانة بأفضل الممارسات والآليات والمعايير.

ويتم ذلك من خلال استحداث كيان وطني مستقل يكون مسؤولا عن وضع خطة العمل وتوزيع الادوار لكافة المؤسسات الحكومية والاهلية ومتابعة تنفيذها وتقديم نسب الانجاز لتحقيق المشاريع المذكورة في هذه الاستراتيجية وبالتنسيق مع فرق الاستجابة الفرعية في المؤسسات انفا.

المقترحات:

١. استمرار العمل من قبل جهاز المخابرات الوطني العراقي في الوقت الحالي وبالتنسيق مع مكتب رئيس الوزراء لحين تشكيل كيان وطني مستقل متخصص في الامن السيبراني مستقبلا وتكون لديه موازنة مالية مستقلة.
٢. الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال من خلال التعاقد مع شركات استشارية مختصة والتنسيق مع المؤسسات الوطنية كالجامعات والمركز البحثية والاستشارية.

الفصل الثاني

دراسة أولية عن الأمن السيبراني

العراقي

أ- المقدمة

انطلاقاً من ضرورة الواقع التي تفرض علينا الاهتمام والتعامل مع الفضاء السيبراني، فإن الحضور الوطني في هذا المجال يعرضه إلى بعد جديد من المخاطر، ولذلك تم تطوير إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي. إن المخاطر السيبرانية المذكورة من خلال هذه الوثيقة توضح وجود تهديد داخل الفضاء السيبراني قد يضر بأمن وسلامة نظم المعلومات وهياكل البنى التحتية المعلوماتية الأساسية، علاوة على ذلك، فإن التهديدات يمكن أن تستغل الثغرات الحالية الموجودة وبشكل يؤثر على سلامة وأمن نظم وشبكات المعلومات أو البنى التحتية وغيرها من المرافق الحيوية على المستوى الحكومي او الاهلي. حيث يتوجب الإسراع في فهم التهديدات السيبرانية ومدى قابليتها على التأثير.

ب- البنى التحتية الحرجة

تعرف البنى التحتية الحرجة كما ورد في وثيقة الإستراتيجية الوطنية لأمن البنى التحتية الحرجة (الحساسة) بانها "الأصول والمرافق الحيوية التي يمثل تدميرها او تعطيلها لأسباب طبيعية أو من صنع الإنسان بضمنها الإرهاب خطراً مباشراً يهدد الأمن الوطني والتنمية وسلامة المواطنين وسبل عيشهم" (٢)

ترتبط التهديدات الحالية بالأصول الرقمية بأحد مؤسسات القطاع العام أو الخاص او المواطن وكما يلي:

أولاً: قطاع الأفراد: حيث يعد الحلقة الأهم في هذه الإستراتيجية كونه اللبنة الأساسية في بناء مجتمع متمدن، واعي، وحمائته من خلال محاربة الأفكار المتطرفة والإرهاب وتحصين المجتمع من الهندسة الاجتماعية ذات التأثيرات الضارة به.

ثانياً: قطاع الأمن وفرض القانون: يشمل المؤسسات الأمنية والقضائية وممتلكاتها للأنظمة والمعلومات الالكترونية.

ثالثاً: قطاع الطاقة: يتمثل بمجموعة متعددة من البنى التحتية والخدمات وأجهزة السيطرة الالكترونية في مجالات

انتاج وتصدير النفط والغاز، ومحطات توليد وتجهيز الطاقة الكهربائية وشبكاتهما.

رابعاً: قطاع المصارف والخدمات المالية: يتمثل بالبنك المركزي العراقي، البنوك والمصارف الحكومية والاهلية

مزودي الخدمات المالية كمكاتب الصرافة والتحويل المالي، أسواق وأفرع تداول الأوراق المالية، وخدمات الدفع الالكتروني، منظومات الحسابات المصرفية، والتسوق عبر الانترنت.

(٢) وثيقة الإستراتيجية الوطنية لأمن البنى التحتية الحرجة

خامساً: قطاع البنى التحتية للاتصالات والمعلوماتية: وتشمل كل ما له ربط بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات كوابل الالياف الضوئية البحرية منها والأرضية، بوابات النفاذ وشبكات البدالات وافرعاها، وشبكات الاتصال المحلية والدولية ومزودي الخدمات الالكترونية والانترنت.

سادساً: قطاع خدمات الحكومة الالكترونية: منصات ومواقع وتطبيقات الحكومة الالكترونية، الخدمات التي توجهها الحكومة للمواطن كالأنظمة الالكترونية التي تستخدمها الحكومة في مؤسساتها وقواعد البيانات المركزية والاحتياطية، وأنظمة اصدار المستمسكات الرسمية كالجوازات والبطاقة الوطنية الموحدة واجازات السوق وتسجيل المركبات ووثائق المؤسسات الصحية والشهادات الاكاديمية للدراسات الجامعية والمدرسية والمعاهد.

سابعاً: قطاع الاعلام والصحافة: المتمثل بشبكات الاعلام الحكومية والمحلية المرئية منها أو المسموعة أو المقروءة، وحمائتها من ترويج الأفكار الكاذبة او المحرصة.

ثامناً: القطاعات الأخرى: ومنها قطاع النقل والقطاع الصحي.

ج- التهديدات، مصادرها وانواعها

تتعدد مصادر التهديدات وهي الآتي:

أولاً: تهديدات خارجية: وهي تهديدات من قبل جماعات أجنبية تعمل من داخل العراق او خارجه، قد تكون تحت رعاية حكومات أو حماية مافيات دولية.

ثانياً: الإرهابيين والجماعات المتطرفة والتكفيرية: وهي أي جهة سرية أو علنية تهدف الى زعزعة الاستقرار الأمني والاقتصادي والمادي والاجتماعي في العراق.

ثالثاً: المخربون: وهم كل من خطط لفعل عمل او نشاط يستهدف البنى التحتية الحرجة بدواعي خبيثة أو تخريبية.

رابعاً: الشركات الداخلية أو الخارجية غير الملتزمة بالقانون او العقود النافذة: وهم شركات القطاع الخاص والعام مسجلة في داخل العراق أو دولية ولا تلتزم بأصول التعاقد وشروطه ومواصفاته ولا تلتزم بالقانون النافذ داخل العراق.

خامساً: سوء الاستخدام أو جهل المستخدم: وهو المواطن الذي يجهل الاستخدام السليم للموارد والممتلكات الرقمية العامة.

أما انواع التهديدات فهي:

أولاً: تهديدات تستهدف المؤسسات: ويندرج ضمنها الآتي:

- العمليات التخريبية: وهي التي تتعرض لها المواقع الحكومية ومنها ما يكون مواقع مادية للبنى التحتية.
- منع الوصول إلى الخدمات الإلكترونية الحكومية وغير الحكومية: وهي التي ترتبط بها شبكات الاتصال والربط والاستضافة لتقديم هذه الخدمات.
- الهجوم الإلكتروني المنظم: ويكون من قبل دول أو جماعات أو افراد ضد أي مؤسسة ضمن البنى التحتية.
- التدخل الخبيث في أنظمة الكمبيوتر والأجهزة الرقمية الأخرى(الاختراق): ويشمل الأجهزة الالكترونية والأنظمة العاملة في مؤسسات الدولة.
- الإرهاب الإلكتروني: وهو الذي يستهدف التدمير الخبيث للمؤسسات وخدماتها.
- التهرب الضريبي للخدمات الالكترونية والرشوة: وهو ما تستخدمه بعض الشركات العاملة في العراق سواء كانت مقراتها محلية أو دولية والتي لا تريد الخضوع للقانون العراقي النافذ او تتفادى تنفيذه مما يتسبب بخسائر واضرار اقتصادية.

ثانياً: تهديدات تستهدف الجميع: ويندرج ضمنها الآتي:

- غسيل وتهريب الأموال: وهي أي عملية مالية تندرج تحت تعريف غسيل الأموال وتهريب العملة سواء كانت من أطراف فردية او مجموعات.
- الجرائم المالية: ومنها الاحتيالات المالية والابتزاز والرشوة وغيرها من الطرق غير القانونية التي تمارس على شبكات الاتصال الدولي والمحلي.
- سرقة الأصول الفكرية: وهو أي استغلال للمطبوعات والمنشورات الرقمية واعادة استخدامها من دون الحصول على حقوق الطبع والنشر والتجارة.
- خلق الصراع والعنف المستمر من خلال منصات التواصل الاجتماعي: والغرض منه التأثير الضار على المجتمعات لتبني مواقف من شأنها زعزعة الاستقرار الداخلي عبر ترويج لأفكار تحرض على العنف والكراهية وإساءة استخدام وسائل الاعلام ونشر الأخبار الكاذبة.

ثالثاً: تهديدات تستهدف فرد: ويندرج ضمنها الآتي:

- القرصنة الإلكترونية (الجرمة الإلكترونية): هي أي فعل قد يمس الممتلكات الرقمية للفرد أو أجهزته أو ذاته عبر استخدام شبكات الاتصال.
- الممارسات الاحتيالية وغيرها من الاحتمالات المالية أو الفكرية: وهي التي تؤذي الفرد العراقي مادياً او فكرياً عبر استخدام أساليب التخفي والتتبع والتجسس وغيرها.
- الابتزاز والاستغلال: ومنها التأثيرات والضغطات المادية تجاه الضحية لدفعه للتعامل بشكل منافي للسلوك السليم والمنطقي والخضوع لتنفيذ الأوامر الضارة بذاته او بالمجتمع.

د- التأهب الوطني

نفذ العراق في العقد الأخير مجموعة من الاجراءات التي تتعلق بالأمن السيبراني والتي تضمنت تطوير أنظمة الحوكمة الإلكترونية بشكل جذري وتسهيل المعاملات للمواطن وحماية الفرد والمجتمع والمؤسسات من الأحداث السيبرانية وتمثلت هذه الإجراءات بما يلي: -

أولاً: في عام 2012، أقر مجلس الوزراء العراقي وثيقة "السياسات الإستراتيجية الوطنية وخطة عمل الحوكمة الإلكترونية العراقية (2012-2015)"، وكذلك وثيقة "إطار التخاطب البيني للحكومة والتصميم المعماري للمؤسسة الوطنية".

ثانياً: أطلق العراق في عام 2012 وثيقة "السياسة الوطنية لأمن الاتصالات والمعلومات"، حيث وضح فيها عددا من المفاهيم الأساسية لسياسات أمن الاتصالات والمعلومات وأبرز فيها التحديات، المتطلبات، التعليمات، والإجراءات الوطنية؛ بالإضافة إلى الملاحق الفنية ذات العلاقة.

ثالثاً: تم تشكيل اللجنة الفنية لأمن الاتصالات والمعلومات من قبل مجلس الأمن الوطني في عام 2015 لغرض إدارة الأمن السيبراني العراقي بمختلف محاوره ومستوياته.

رابعاً: تم تأسيس الفريق الوطني للاستجابة للأحداث السيبرانية العراقي CERT في عام 2017، الذي تشكل من فريق من المختصين في المجال التقني من مختلف المؤسسات الحكومية ذات العلاقة. ان فريق CERT العراقي يمثل سلطة موثوقة تعزز من قدرة العراق على الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني.

خامساً: بذل العراق جهوداً كبيرة في انشاء قاعدة واسعة من مسودات التشريعات السيبرانية، تم وضعها من قبل مختلف المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، واللجنة العليا للحوكمة الإلكترونية، والتي تتعلق بالجرائم السيبرانية وحماية

البيانات ذات الطابع الشخصي، على سبيل المثال (قانون الجرائم المعلوماتية، قانون الاتصالات والمعلوماتية، وقانون حماية الخصوصية، وقرار قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية).

سادساً: تم وضع مسودة وثيقة "سياسات ومعايير امن المعلومات ومشاركة البيانات" في عام 2019، لغرض تحديد قواعد السلوك اللازمة لتوفير الحد الأدنى من ضوابط الأمن السيبراني بناءً على المعايير العالمية والتوصيات الدولية التي تم اقرارها بموجب قرار مجلس الامن الوطني.

سابعاً: أقر مجلس الوزراء في عام 2020 وثيقة "الإستراتيجية الوطنية لأمن البنى التحتية الحرجة الحساسة"، بتعريف البنى التحتية الحساسة والمخاطر والتهديدات وآليات إدارة المخاطر والمراقبة.

هـ- التحديات ومواطن الخلل

اولاً. القوانين النافذة: أن القوانين الرادعة للأفعال المرتبطة بالجرائم الالكترونية ضمن السلطة القضائية مستندة على قانون العقوبات العراقي - رقم 111 لسنة 1969. حيث تم تجريم الأفعال الضارة تجاه الأشخاص لعمليات الابتزاز، الاحتيال، الخطف وغيرها. من الواضح أن هذه القوانين قد شرعت منذ فترة طويلة وفي فترة لا تتوفر فيها عناصر الجريمة الالكترونية، إلا أن المشرع العراقي بالتعاون مع السلطة القضائية لم يترك الأمر دون عقاب. وقد حرصت السلطة التشريعية على تبويب هذه الجرائم الالكترونية ضمن المواد النافذة مثل جرائم التهديد في المواد 430 و 431، جرائم القذف في المادة 433، جرائم السب في المادة 434، جرائم افشاء السر في المواد 437 و 438، و جرائم الاحتيال في المادة 456. حيث لا بد من إيجاد قوانين رادعة تتماشى مع التقدم التكنولوجي واختلاف الدليل المادي كونه أصبح الكتروني في هذه الأيام. كما لا يخفى، أن من أصعب المهمات التي تلقى على عاتق السلطة القضائية هو التعامل مع الدليل الالكتروني الذي قد يفقد فعاليته مع تقادم القضية او مع تأخر المجني عليه في الإبلاغ. حيث لا بد من وجود آلية لتوعية المواطن بأهمية الدليل الالكتروني ومدى فعاليته إذا ما تم الحصول عليه في وقت مبكر.

ثانياً. مركزية الإدارة لأمن المعلومات والبيانات والفضاء السيبراني: أن عدم وجود مركزية في التعامل مع القضايا السيبرانية قد خلق فراغاً تنظيمياً في عملية الرصد والمتابعة وتوفير الموارد، إذ بات ضرورياً إنشاء تشكيل وطني يتولى التنسيق مع الجهات المتعددة المصلحة تحت مظلة وطنية واحدة لإعداد الاستراتيجيات والممارسات الضرورية لخلق أمن وفضاء سيبراني متزن ومحمي.

ثالثاً. الكوادر المختصة: إن قلة توفر الكوادر المختصة والمهتمة بالعلم الحديث للأمن السيبراني بالإضافة إلى ارتفاع فرص هجرة هذه الخبرات، قد أدى إلى قلة بالغة الأثر في إمكانيات المؤسسات على إدارة وتعامل كوادرها بالقضايا المتعلقة بالأمن السيبراني. هذا بالإضافة إلى قلة التخصيصات المالية والخطط الإستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات أدى إلى ندرة وجود مناهج أكاديمية ودورات تدريبية مختصة موجهة نحو المهويين والمهتمين في هذا المجال.

رابعاً. البنى التحتية: أدت عمليات اعمار العراق بعد 2003 إلى التوجه نحو الخدمات الأساسية وعدم التفاعل مع المتطلبات الحديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي. حيث أصبح العراق اليوم في مرحلة حرجة لإيجاد وبناء مؤسسات أكاديمية وانشاء بنايات بمواصفات محددة لاستضافة وتشغيل الخدمات العامة والتطبيقات للحكومة الالكترونية وتنظيم تمرير حزم الانترنت للمواطنين وبأسعار تضمن توافره وتوفيره.

خامساً. مستوى الوعي العام: إن الفضاء الالكتروني للخدمات والتطبيقات تشغل مساحة واسعة من اهتمام المجتمع العراقي، وكما فيه كثير من الإيجابيات فهو يحمل الاخطار كذلك. لذا يتوجب زيادة توعية المجتمع والفرد تجاه الأفكار والمخاطر التي يمكنها الوصول اليه والتأثير على مستواه المنطقي واستغلال ممتلكاته الرقمية والشخصية لحمايته فهو النواة الأساسية في بناء المجتمع وتطور حضارته. حيث تتوافر على منصات التواصل الاجتماعي الكثير من المواد المتطرفة والإرهابية والأشخاص المتصدين لقليلي الوعي عبر ابتزازهم واستغلال عدم تواصلهم مع الجهات المتخصصة في انفاذ القانون ضمن هذا المجال.

سادساً. التفاعل الدولي: يرى العراق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ولذلك يعمل على خلق صداقات والالتزام بخطوات إستراتيجية للتفاعل مع المجتمع الدولي. الا أنه ما زال لا يملك الاتفاقيات الثنائية مع الأطراف الإقليمية والدولية والعقود الإستراتيجية مع القطاع الخاص الدولي لتفعيل عمل حماية الأمن السيبراني.

و- التأثير والفرص

إن تطبيق الأمن السيبراني في مجال الفضاء الإلكتروني العراقي لا بد أن يساعد البلد على الاستعداد والاستجابة لهذه التهديدات الأمنية والمساعدة على معالجة ضعف البلد في مجال حماية الامن الرقمي، فضلا عن تعزيز قدرتنا على توفير تدابير مضادة بالاشتراك مع جهات فاعلة حكومية وغير الحكومية. حيث يعد هذا الأساس المنطقي الاستراتيجي لوضع الأسس الوطنية للأمن السيبراني والسياق السليم لتعريف إستراتيجية الأمن السيبراني العراقي من أجل الاستعداد للأمن القومي.

أن مساعي الحكومة العراقية في السنوات القليلة الماضية لإطلاق خدمات الحكومة الالكترونية يجب أن يتوازن وإيجاد آليات للمحافظة على المعلومات في هذه الخدمات، حيث أن مزايا الخدمات الالكترونية الوطنية التي توجه نحو المواطن وفي داخل مؤسسات الدولة لها مردود اقتصادي وتقني كبير في تسريع عمليات إنجاز المعاملات وتحقيق الرفاهية للمواطن

تجاه حقوقه التي كفلها الدستور العراقي. وله الأثر من جانب آخر في تسريع دوران عجلة التطور للاقتصاد العراقي الذي أدخل الأتمتة الالكترونية في بناء البنية التحتية الحرجة وخصوصا في قطاعي النفط والكهرباء.

ان تنظيم عمل المرافق السيبرانية وضمان امنها له مردودات اقتصادية تساهم في النتاج القومي اذ يتمثل ذلك من خلال تقليل الاضرار الاقتصادية من خلال عمليات عديدة منها غسيل الأموال والإرهاب وتهميب الوقود والتهرب الضريبي للخدمات الالكترونية وتجارة المنافذ الحدودية البرية والبحرية. بالإضافة إلى احتضان المجتمع الدولي العراق مستقبلا كبلد مسيطر على موارده وحدوده المادية منها والالكترونية وذو ثقة تستحق أن يكون ضمن خطط النقل الالكتروني والربط على الشبكات الدولية للخدمات الالكترونية. كما إن التقليل من مخاطر التهديدات وآثارها عند حصولها قد يفتح باب الاستثمار والإقبال من الشركات العالمية للعمل في بيئة العراق الإلكترونية ضمن قطاعات صناعة الطاقة وتكنولوجيا المعلومات.

الفصل الثالث

خطة التنفيذ

أ- المقدمة

اعتمدت خطة التنفيذ على تقسيم مراحل التنفيذ الى ثلاث مراحل رئيسية فمنها التنظيم والتخطيط ومنها النهج الإستراتيجي واخيراً التقييم والمتابعة. علماً أن الأدوار والمسؤوليات قد تم تفصيلها في وثيقة سياسات ومعايير أمن المعلومات ومشاركة البيانات. وكما سيتم وضع خطة عمل مفصلة من قبل الكيان الوطني المستقل لتنفيذها على النحو الآتي:

ب- المرحلة الأولى: التنظيم والتخطيط

وتتضمن ما يلي:

أولاً. دراسة واقع الحال وتقييم مستوى الجاهزية

تقديم دراسة من واقع الحال للأمن السيبراني في العراق من خلال عمل استبيان وقياس المؤشرات الوطنية لتقييم مستوى الجاهزية للمؤسسات في القطاع الحكومي والخاص وتحديد مواطن الضعف للموجودات الرقمية عن طريق تعريفها وحصرها وتصنيفها الى عدة مستويات منها حرجة، او ضرورية، او تكميلية.

ثانياً. تحليل الدراسة

إعداد آلية لتحليل نتائج الاستبيان ولوضع اليات تنفيذية دقيقة يمكن الاستفادة منها في خطة التنفيذ الفعلية، كما يتم إعداد ملف الإستراتيجية التنفيذي والذي يتضمن دراسات الجدوى بما يتعلق بالأمن السيبراني، هيكل تنفيذ الأعمال والمدة الزمنية، والكلف التخمينية والدراسة المالية، وتحديد آليات التمويل المادي والطاقات البشرية.

ثالثاً. إعداد الهيكل التنظيمي والحوكمة الفعالة

نظراً للظروف والحاجة الماسة إلى إيجاد إدارة مركزية عليا تعني بتطبيق الإستراتيجية وتحصر على متابعة تنفيذها وتذليل الصعوبات والعقبات لتوفير الموارد المالية والكوادر البشرية لإنجاح إتمام العمل بها، لا بد من إنشاء (الكيان الوطني المستقل) ليتولى تفعيل وتقسيم وإقرار المسؤوليات والواجبات وتحديثها بما تتطلبه أولويات النجاح لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

رابعاً. إعداد وهيئة الهيكل التنفيذي

يعد (الكيان الوطني المستقل) هو صاحب الادارة في الهرم التنفيذي والذي يتكون من عدة لجان وفرق ومؤسسات معنية من القطاعات الحكومية والخاصة، وتتولى العمليات الضرورية بما يخص خطة التنفيذ وتدريب وتأهيل الكوادر المعنية لتطبيق الخطوات المطلوبة وتحت معايير وإرشادات متخصصة.

خامساً. إعداد وتحديث السياسات والتعليمات

تكلف اللجنة المشكلة بإعداد وثيقة سياسات ومعايير أمن المعلومات ومشاركة البيانات بالتعاون مع الفريق الوطني لاستجابة للأحداث السيبرانية، او من ينوب عنهما مستقبلاً بمهمة إعداد مجموعة من الأطر والممارسات الخاصة بسلامة الأمن السيبراني وما يتطلبه من ملاحق لتوضيح سقف المعايير الفنية ووضع الارشادات الإدارية المطلوبة. حيث تعتمد آلية إعداد المعايير على المتطلبات العالمية التي تختص بالأمن السيبراني ومنها ISO NIST، و Cobit 5. بالاستناد على المعايير العالمية، يتم إعداد التقرير الوطني للمعايير والارشادات ويتم تحديثه بشكل دوري للوصول إلى أفضل الممارسات في الأمن السيبراني من خلال استخلاص التجارب الدولية والضروريات التقنية لتفادي المستجدات التكنولوجية في تطبيق هذه المعايير وعكسها بشكل يتناسب ووضع العراق في استحداث الأنظمة الالكترونية وحسب تطبيقها في القطاعات المختلفة.

سادساً. الترويج والاستعداد

من خلال هذه المرحلة يكون التعاون مع أصحاب الجهات ذات المصلحة والعلاقة كل حسب تخصصه، يتم تنفيذ برنامج الترويج الإعلامي والطباعة والنشر الإستراتيجية للأمن السيبراني وملحقاتها من سياسات وإرشادات وتعليمات وغيرها من الملاحق الداعمة ويتضمن بالإضافة الى المواد الدعائية، عقد ورش عمل ومؤتمرات للمختصين الوطنيين في القطاع الحكومي والخاص لمناقشة الإستراتيجية وتبادل الخبرات.

ج- المرحلة الثانية: النهج الإستراتيجي

وتتضمن ما يلي:

اولاً. الاستجابة الطارئة

تتضمن خطة المعالجة الفورية، حيث يتولى الفريق الوطني للاستجابة للأحداث السيبرانية والجهات الأخرى ذات العلاقة كل حسب تخصصه، تنفيذ التدابير والإجراءات لسد الفجوة الأمنية السيبرانية في البنى التحتية الحرجة ومعالجة أوجه الضعف الأساسية فيها.

ثانياً. البرامج الإستراتيجية

تتألف من عدة محاور وتنقسم إلى ما يلي:

- **المحور التشريعي:** الذي يهتم بوجود مؤسسات تشريعية ومعطيات قانونية تختص بالتعامل مع الأمن السيبراني من خلال تحسين القوانين الحالية الخاصة به وتشريع قوانين سيبرانية جديدة لغرض تعزيز الوضع القانوني للأمن السيبراني العراقي وفرض العقوبات الرادعة على عدم الامتثال أو خرق القانون.

إن الهدف الأساسي من هذا المحور هو أن يكون هناك تشريعاً كافياً للتنسيق والممارسات على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية وتبسيط الإجراءات القانونية تجاه الجرائم الإلكترونية والسيبرانية لغرض الإسراع في الاستجابة الفورية لدرء المخاطر. من أهم هذه القوانين التي يتولى متابعتها (الكيان الوطني) بالتعاون مع المختصين في الجهات القانونية والتشريعية والأكاديمية في كليات الحقوق والقانون متابعة تطبيق قانون الجرائم المعلوماتية ومدى فعالية قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية وقانون الاتصالات والمعلوماتية وقانون حماية الخصوصية وغيرها من البرامج التي تتضمن بشكل عام:

❖ **برنامج تحديث التشريعات:** مراجعة وتحديث القوانين الرقمية العراقية الحالية (ان وجدت) لغرض معالجة الطبيعة الديناميكية للتهديدات التي تواجه الأمن السيبراني العراقي.

❖ **برنامج اصدار القوانين الرقمية:** تشريع قوانين رقمية جديدة لغرض تعزيز الوضع القانوني الرقمي العراقي وردع التهديدات ضد البنية التحتية الحرجة وحمايتها.

❖ **برنامج التشريعات الدولية:** التأكد من أن جميع التشريعات المحلية المعمول بها تتكامل وتنسجم مع القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

• **المحور الفني:** تعد التكنولوجيا العنصر الأساسي للدفاع ضد التهديدات السيبرانية (بما في ذلك استخدام فرق الطوارئ أو الاستجابة للحوادث، أطر لتنفيذ المعايير العالمية، والتقنيات والأليات والقدرات التي يتم اعتمادها لمعالجة الرسائل الاقتمامية وحماية الأطفال عبر الإنترنت وما إلى ذلك)، حيث يتابع هذا المحور بناء وتثبيت معايير الحد الأدنى للأمن الرقمي، خطط اعتماد تكون مقبولة لتطبيقات وأنظمة البرمجيات، وما يتوجب لتنفيذ هذه الجهود من خلال توحيد الجهود الوطنية لمراقبة الحوادث والتحذير منها والاستجابة لها. وترتبط هذه البرامج والمراكز من الناحية الفنية مع الكيان الوطني لمركزية العمل.

يتضمن هذا المحور متابعة المصادقة وتطبيق وثيقة سياسة أمن المعلومات ومشاركة البيانات وتحديث الملاحق الفنية بما يتوافق وضرورة حماية الأمن السيبراني، كما يتضمن بناء وانشاء وتطوير المؤسسات التكنولوجية الإستراتيجية ومنها:

❖ **برنامج حماية البنى التحتية الحرجة:** وهو برنامج يعد بالتوافق مع متطلبات مسودة الإستراتيجية الوطنية لأمن البنى التحتية الحرجة، حيث يغطي الجانب التقني والمتطلبات الرقمية لرفد عملية الحماية وتقليل آثار المخاطر.

❖ **برنامج الأمن والدفاع السيبراني:** يعنى بالعمليات والممارسات الاستباقية التي تضمن تأمين وحماية المؤسسات ضد أي نوع من أنواع الهجمات السيبرانية.

❖ **مركز البيانات الوطني:** انشاء مركز بمواصفات عالمية لاستيعاب المنظومات والأجهزة الالكترونية التي تتولى إطلاق خدمات الحكومة الالكترونية.

❖ **مراكز الفضاء والدليل الرقمي:** لمتابعة وتحليل الدليل الالكتروني بالتعاون بين الأجهزة الأمنية والمؤسسة القضائية.

❖ **مركز الشفرة الوطني:** لصناعة خوارزميات التشفير تحت إدارة وطنية لإيجاد أدوات وطنية لمواجهة التهديدات التقنية وحماية المعلومات والبيانات.

❖ **مركز المراقبة والتحليل السيبراني SOC:** لرصد وتحليل واستجابة الأحداث السيبرانية.

❖ **مركز المعلومات الجغرافي:** لإيجاد آلية تعاون بين مراكز المعلومات الجغرافية في الأجهزة الأمنية المختصة.

• **المحور التنظيمي:** يختص بآليات التنفيذ السليم لأي مبادرة وطنية من شأنها التأثير على سلامة أمن المعلومات والبيانات والأمن السيبراني بشكل عام، ومن خلاله يتم متابعة الغايات والأهداف الإستراتيجية التي تحددها الدولة، إلى جانب الخطة الشاملة في التنفيذ، كما يتم قياس مدى تفاعل القطاعات الأخرى فيما بينها ومدى فعالية التنسيق بين المؤسسات التنظيمية المعنية في تطوير الأمن السيبراني.

يتولى (الكيان الوطني) تقييم أداء الهياكل التنظيمية على أساس وجود المؤسسات والاستراتيجيات التي تنطوي على تطوير الأمن السيبراني على المستوى الوطني والدولي.

من أهم البرامج عبر هذا المحور هو **برنامج أمن الحوكمة والحكومة الإلكترونية** الذي يوفر رؤية لمخاطر العمل في المؤسسات الحكومية استناداً إلى التهديدات الإلكترونية، والتي تساعد في عمليات مراقبة الامتثال وتحسين الوضع الأمني السيبراني العام للمؤسسات، كما يعد النواة الأساسية لممارسة الشفافية والنزاهة المتعلقة بالأمن السيبراني عبر استخدام وتطوير المفاهيم الأساسية وتحديث المتطلبات الإدارية والفنية بشكل مستمر لتقييم التهديدات الإلكترونية وإدارتها ومعالجتها بشكل أفضل.

• **محور بناء القدرات:** يعد محور بناء القدرات (بما في ذلك حملات التوعية العامة، وإطار الدراسة الأكاديمية واعتماد المتخصصين في الأمن السيبراني، ودورات التدريب المهني في مجال الأمن السيبراني، البرامج التعليمية أو المناهج الأكاديمية، وما إلى ذلك) جزءاً لا يتجزأ من الركائز الثلاث الأولى (القانونية والتقنية والتنظيمية)، حيث يتم متابعة العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن طريق القدرات البشرية وما لها من تأثير سريع لرفع مستوى الوعي والمعرفة والدراية عبر القطاعات، وإعداد وتطوير المهنيين المؤهلين في المؤسسات الحكومية، و من اهم هذه البرامج ما هو متعلق بالاستجابة الفورية، بناء القدرات، والتوعية، وهي الآتي :

❖ **برنامج البحث العملي والتطوير الذاتي:** يعد مركز البحث والتطوير اللبنة الأساسية لانطلاق العديد من

البرامج وتحليل مخرجاتها، وهذا يتطلب توفير قدرات مختصة لتوفير التقييم والتقييم الأساسي في التوجهات

الإستراتيجية في الأمن السيبراني الوطني، حيث يتولى (الكيان الوطني) التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر الجامعات، المؤسسات الأكاديمية، مراكز البحث والتطوير، مراكز الدراسات والمعاهد المختصة في تعزيز آليات البحث والتطوير والاستشارات العلمية.

❖ **برنامج إعداد فرق الاستجابة المحلية في المؤسسات CCERT:** ويكون هذا البرنامج جزءاً داعمًا للفريق الوطني للاستجابة للأحداث السيبرانية داخل المؤسسات المختلفة لغرض التواصل الفعال تجاه الأحداث السيبرانية و تطبيق سياسة و معايير أمن المعلومات و مشاركة البيانات ويكون لكل مؤسسة مدير أمن معلومات (CISO) يختص بأمنها ويقوم بالتنسيق مع فريق ال(CERT) الرئيسي.

❖ **برنامج التدريب والتطوير المهني للهواة والمحترفين في الأمن السيبراني:** يساهم هذا البرنامج في إعداد القادرين على استخدام الأدوات المحترفة ذات الضرورة في عمليات التصدي والتحليل والهجوم بما يخص الأمن السيبراني ليكونوا داعمين، وتحت رعاية الفريق الوطني للاستجابة للأحداث السيبرانية.

❖ **برنامج تدريب الجهات التنفيذية لمتابعة ومعالجة الجرائم السيبرانية** تتولى الجهات التنفيذية في أجهزة امن الدولة والجهات المختصة تطوير كوادرها بما يختص بعمليات الأمن السيبراني ومعرفة استخدام أدوات التحقيق الجنائي الرقمي وكيفية الاستجابة للأحداث والتعامل معها.

❖ **برنامج التوعية الوظيفي للممتلكات الرقمية العامة** وهو جزء من آليات تطبيق سياسة ومعايير أمن المعلومات ومشاركة البيانات، وتدريب كوادر موظفي القطاع الحكومي والخاص تجاه أهمية الممتلكات الرقمية والممارسات السليمة للتعامل معها والحفاظ عليها.

❖ **برنامج التوعية الاجتماعي حول الأمن السيبراني:** من الضروري التركيز على المرأة والطفل واصحاب الهمم والفئات العمرية المختلفة من المجتمع لغرض التوعية تجاه الممتلكات الشخصية الالكترونية وآليات التعامل السليم تجاه البوابات الرقمية للحكومة الالكترونية والتعامل مع الجهات المختصة في قضايا الاحتيال والابتزاز والانتحال وحماية المعلومات الشخصية في الفضاء السيبراني.

• **محور التعاون الدولي:** يضم الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومشاركة المنظمات الدولية كالمندوبات والجمعيات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والشراكات بين الوكالات.

لا يخفى عن الذكر ما يمكن أن يتيح التعاون الدولي في تطوير قدرات أقوى للأمن السيبراني وما قد يساعد على ردع التهديدات المتكررة والمستمرة على شبكات الإنترنت عن طريق التمكين من إجراء التحقيق وفرض القانون والعدالة، ويجوي هذا المحور على عدة برامج هي الآتي: -

- ❖ **برنامج المشاركة الفعالة:** تشجيع المشاركة الفعالة مع معظم هيئات الأمن السيبراني الدولية والإقليمية ذات الصلة، والفرق والوكالات متعددة الجنسيات.
- ❖ **برنامج النشاطات الدولية:** تعزيز المشاركة الفعالة في جميع الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات الدولية المتعلقة بالأمن السيبراني. كذلك تعزيز الموقع الاستراتيجي للعراق ضمن التقييم العالمي في مجال الأمن السيبراني من خلال استضافة مؤتمرات دولية دورية في مجال الأمن السيبراني.
- ❖ **برنامج الشراكات الدولية:** العمل على تكوين تعاون واتفاقيات بين الفريق الوطني للاستجابة للأحداث السيبرانية وفرق الاستجابة الالكترونية الدولية الأخرى لأجل تطوير الفريق وتوسعة أفقه.
- ❖ **برنامج التعاون مع مصنعي التكنولوجيا:** تفعيل التعاون الاستراتيجي مع مصنعي التكنولوجيا للأجهزة والبرمجيات والخدمات في العالم.

د- المرحلة الثالثة: التقييم وصدار التوصيات

أولاً. التقييم والمتابعة عبر المؤشر الوطني

إعداد المؤشر الوطني الموازي للمؤشر العالمي ((Global Cybersecurity index (GCI) المقدم من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والذي يعرف بمؤشر الأمن السيبراني الوطني ((National Cybersecurity Index (NCI) لإيجاد آليات فحص وقراءة مؤشرات السلامة الرقمية في مختلف القطاعات، حيث يحتوي التقرير على مؤشرات مختلفة منها دولية تعنى بقياس نسب الوعي والإجراءات المتخذة تجاه التوصيات الدولية بما يخص الأمن السيبراني على مختلف تخصصاتها القانونية، التقنية، التنظيمية، بناء القدرات، والتعاون الدولي. ومنها أيضا مؤشرات وطنية، والتي تقسم إلى المؤشرات الداخلية وما يرتبط بها من وعي وظيفي تجاه الملكية الرقمية العامة والتهديدات ذات العلاقة، والمؤشرات الاجتماعية التي تستهدف قياس تأثير مخرجات الجهود الحكومية تجاه زيادة الوعي للفرد داخل المجتمع بما يتعلق بالمعلومات الشخصية الرقمية والخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية وما يليه من تأثير على مستويات الأجرام الرقمي ومنها الابتزاز الإلكتروني، والاختراقات التقنية، والسرقات المالية الالكترونية وغيرها.

ثانياً. إعداد تقرير التنفيذ

يتم إعداد تقرير دوري من قبل الكيان الوطني يختص بمتابعة وتنفيذ مخرجات القياس للمؤشرات الوطنية، وإعداد خلاصة حول ما تم تحقيقه، وما هي أفضل الممارسات في التطبيق، والمتطلبات المستقبلية للمحافظة على سير الخطة.

ثالثاً. تطبيق سياسات التغيير والتطوير

إعداد وتحديث السياسات والتعليمات، حيث يتم إعداد سياسة التغيير والتطوير والمحافظة على سير العمل في هذه المرحلة ما قبل الأخيرة، والذي يتطلب من (الكيان الوطني) مراجعة نتائج التقييم الدوري وإعداد خلاصة متطلبات التغيير في خطة التنفيذ للمحافظة على تحقيق أهداف الإستراتيجية المطلوبة.

رابعاً. الإستراتيجية المستقبلية

يتولى (الكيان الوطني) عن طريق استخلاص الدروس والتجارب والتحديات المستحدثة في إعداد تقرير الاغلاق للإستراتيجية الذي يتضمن عدد من التوصيات وماهي أفضل الممارسات والتطبيقات التي تحقق نجاحات في الواقع الأمني السيبراني.

استراتيجية الأمن السيبراني العراقي

المركز الوطني للأمن السيبراني

ncc.gov.iq

